A/54/93
6 May 1999
ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١١٧ (ب) من القائمة الأولية*

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك
النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان
والحريات الأساسية

رسالة مؤرخة ٥ أيار / مايو ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم البيان الصادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي في ٤ أيار / مايو ١٩٩٩ بشأن
عقوبة الإعدام في أوغندا (انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) ديتير كاستروب
الممثل الدائم لألمانيا
لدى منظمة الأمم المتحدة

المرفق

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

بيان صادر في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٩ عن رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن عقوبة الإعدام في أوغندا

يعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه البالغ لـإعدام ٢٨ مواطناً أوغندياً في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ولقيام السلطات الأوغندية بالتالي بـالإخلال بـقرار الوقف الفعلي لـعمليات الإعدام الذي طبقته أوغنداً منذ عام ١٩٩٦، ويشعر الاتحاد الأوروبي بالأسف لأن اتصالاته بالسلطات الأوغندية من أجل إبدال الأحكام لم تلق أذاناً صاغية.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن إلغاء عقوبة الإعدام يسهم في تعزيز الكرامة الإنسانية والتطوير التدريجي لحقوق الإنسان.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أقصى أهمية على احترام الحق في الحياة المنصوص عليه في المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بـقوة محاربة الجريمة والإرهاب ولكنه لا يعترض بـعقوبة الإعدام كـأدلة ناجعة لـمنع الجريمة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن اللجوء إلى تطبيق عقوبة الإعدام، وخاصة بهذه الأعداد، قد يؤدي على العكس إلى زيادة مستويات العنف العالية بالفعل السائد في أوغندا.

ويعمل الاتحاد الأوروبي بدأب على إلغاء العالمي لـعقوبة الإعدام؛ ويدعو السلطات الأوغندية إلى استئناف قرار وقف تنفيذ عمليات الإعدام.

وتتفق في الرأي مع هذا البيان بلدان وسط وشرق أوروبا وهي إستونيا وبلغاريا والجمهوريات التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا و亨غاريا، وقبرص البلد المنتسب، والبلدان الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

A/53/93

Arabic